

تقرير

«سرية» محاضر لجنة المال والموازنة

هديك فرفور

طالب رئيس لجنة المال والموازنة النيابية، النائب ابراهيم كنعان، رئاسة مجلس النواب برفع السرية عن مراسلات ومحاضر لجنة المال والموازنة منذ عام 2010، و«خصوصاً تلك المتعلقة بملف النفايات». الدعوة الى رفع السرية جاءت عقب تأجيل الجلسة المخصصة لـ«محااسبة المتورطين في ملف النفايات»، بعدما تعيّن الوزراء المتورطين في الملف: وزير الداخلية والبلديات نهاد المشنوق، وزير المالية علي حسن خليل، وزير البيئة محمد المشنوق ووزير الزراعة أكرم شهيب. وبحسب كنعان، فإنها المرة الثالثة التي يتغيّب فيها الوزراء، «تهرباً من مواجهة الملف العالقون فيه»، وفق ما قال في اتصال مع «الأخبار».

«الحكومات المتعاقبة هي القصة، ومجلس الإنماء والإعمار ليس إلا الأداة»، هكذا يصف كنعان «الوضع»، الذي كشفته المراسلات والمستندات التي وصلت الى اللجنة. هذه المراسلات هي بمثابة «الأداة الدامغة على غياب القرار السياسي بإصلاح الوضع»، يضيف كنعان: «منذ عام 1997 والحكومة كانت تدرك غياب المعالجة الفعلية للنفايات، ومع ذلك كانت تستمر في تمديد العقود بشكل مؤقت».

ما هي أهمية المطالبة برفع السرية عن محاضر الجلسات؟ يجيب كنعان: «إذا وُفّعت السرية، فإن هذه المحاضر والمستندات ستكون بمثابة الرأى العام، وبالتالي القضاء».

يقول كنعان إن اللجنة أخذت على عاتقها «محااسبة المتورطين في ملف النفايات»، وفي أولى جلساتها منذ نحو شهرين، كان التركيز من قبل أعضاء اللجنة ورئيسها على ضرورة التحقيق في الهدر المالي الذي رافق الملف على مر عقدين، بدءاً من العقود التي تنص على أكلاف لقاء خدمات لم تُنفَّذ، وصولاً الى صفقة الترحيل التي كانت الدافع الأبرز لفتح الملف. حينها كان «نبض» الحديث عن «مُلاحقة» المال العام عالياً، ماذا عن كفاءة شركة «شينوك» إذاً، والمقرّة بمليوني ونصف مليون دولار، التي أودعتها لقاء تأميمها مواقع للترحيل؟

يقول كنعان إن مجلس الإنماء والإعمار أعلن في محاضر الجلسة أنه صادر الكفالة، وطلبنا منه مُستندات، لكنه لم يُبرزها بعد، «فيما تؤكد مصادر وزارة المالية أن الكفالة باتت «في عهدها».

إلا أن «مُراقبة» أعمال اللجنة نفسها والمسار الذي ستسلكه التحقيقات التي وعد رئيسها بأن يصل فيها «الى الآخر» تعدّ ضرورية لفهم أسباب تكرار أنواع التلزيّات التي كانت السبب الرئيسي لفتح هذا الملف. ذلك أن ما أقرّه مجلس الوزراء في جلسة 2016/3/12 كخطة لمعالجة وضع النفايات المنزلية الصلبة» ليس إلا إعادة لـ«الصيغ» القديمة، التي بقيت تحكم الملف منذ نحو عشرين عاماً، والشركة المتهمّة بقرار قضائي صادر عن النيابة العامة المالية باختلاس الأموال العامة واستثمار وظيفتها التي شغلها خلال سنوات (http://al-akhbar.com/node/253383)، هي نفسها التي جرى تكليفها بـ«استئناف أعمالها» الى حين إتمام مُناقصات للشركات المؤهلة لأعمال الكنس والجمع والنقل والفرز والمعالجة والطمر الصحي وإنشاء وتطوير معامل الفرز والمطامر الصحية والأعمال الهندسية اللازمة للإنشاءات؛ بما فيها الإنشاءات البحرية.

تجدد الإشارة في هذا الصدد الى أنه بقي أمام مجلس الإنماء والإعمار أقلّ من شهر لإتمام المناقصات، إذ ينص القرار الوزاري على «تكليف مجلس الإنماء والإعمار القيام بمناقصات (...) خلال مهلة شهرين». أكثر من شهر مضى على تاريخ القرار، كذلك على بدء تنفيذه من دون أن تتضح «المعالم» البيئية التي أقرّها القرار. في هذا الصدد، تساءل كنعان: «أين أصبحت معامل المعالجة التي حكي عنها؟ (...) وهل تُعدّ الدفاتر على قياس الشركات التي كانت موجودة؟».

ماركس ضد سبنسر

نحو حزب التقدم والمساوات والديموقراطية

غسان ديبه

«إن طريقة سحق البورجوازية هي طحنها بين حجارة الضرائب والتضخم»
لينين

بين الشيوعيين والنيب (NEP) علاقة حب وكرامية قديمة. كراهية النيب، أو السياسة الاقتصادية الجديدة، التي اتبعت في الاتحاد السوفياتي بين 1921 و1928، تنبع من أنها مرحلة تخلّت فيها السلطة السوفياتية عن التحكم الاقتصادي المباشر الذي عرف بـ«شيوعية الحرب» والتي كانت نتاجه سيئة على مستوى الإنتاج والاستهلاك. استدار لينين 180 درجة لأنه كالأستراتيجي والتكتيكي الذي قل نظيره في التاريخ السياسي العالمي، علم أن هذه هي الطريقة الوحيدة لإنقاذ السلطة السوفياتية والبدء بالبحث عن النموذج الاشتراكي المستقبلي.

لم يستدر كل البلاشفة مع لينين. فالكثيرون، وهم يعيشون ظروفًا مادية ومعنوية صعبة بعد كل التضحيات خلال الثورة والحرب، رأوا كيف عاد التجار والصناعيون وملاك الأراضي وكل أجزاء الطبقات التي تدور في فلكنهم الى البروز، ليس فقط على مستوى الإنتاج بل في المجتمع والاستهلاك الظاهر على العلن. لم يحتمل الكثيرون منهم الحياة في ظل هذا التناقض الكبير، وهي الحياة التي وصفها ألكسندرا كولونتاي في مجموعتها القصصية «حب عاملات النحل».

أما حب «النيب» فكان ينبع، ولا يزال، من الاعتبار الكبير لعبقرية لينين السياسية وللاعتماد الراسخ بالأسس العلمية للماركسية في نظرتها الى التطور التاريخي والدور الأساسي للحاجة إلى بناء القاعدة المادية للاشتراكية. بعيداً عن كل النظرات المثالية للمساواة التي حملها الكثيرون على مر التاريخ.

ينعقد غداً المؤتمر الحادي عشر للحزب الشيوعي اللبناني في زمن مختلف عن كل المؤتمرات السابقة التي عقدت منذ أوائل التسعينيات حتى الآن. فهذه المؤتمرات، طغى عليها أشباح انهيار التجربة الاشتراكية واتفاق الطائف وصعود الرأسمال الجديد وتراجع الحركة النقابية وأقول الفكر الماركسي، ما وضع الحزب كحزب يحمل أهداف الاشتراكية تحت «اختبار جهد» عظيم قلّل البعض من فظاعته. اليوم اختلف الأمر. في لبنان، لم يعد أحد يؤمن بالتفاؤل بالرأسمالية اللبنانية الجديدة الذي طبع التسعينيات، والعالم بدأ يتغير من أميركا الى أوروبا. ولكن التناقض لا يزال قائماً بين الواقع، وما يمكن أن تفعله أية حركة راديكالية في لبنان. ومن هنا، على الشيوعيين أن يقاربوا خططهم السياسية والاقتصادية من واقع هذا التناقض. في هذا الإطار، على الحزب أن يرفع شعار «نمثل الثلاثة» وهي:

أولاً، إن الحزب يمثل التقدم والتطور وبناء القوى المنتجة. وبالتالي يجب على الحزب أن يسعى إلى تمثيل كل القوى والطبقات التي لديها مصلحة في تحقيق هذا المسار؛ ومن ضمنها الطبقة العاملة وغيرها. وهذا التمثيل ينبع من الفكر الماركسي الذي يرى في تطور قوى الإنتاج المحرك الرئيسي للانتقال من نمط اقتصادي الى آخر، والتي أثبتت تجربة القرن العشرين أن لا مفر من هذا



ان مسار الأمور، وفق المطلعين، لم يعد يتعلق بالاصول القانونية ولا بطريقة التلزيّ، بل بعبكة التلزيّ والصراع بين الشركات وممثليها السياسيين. فقد وافق مجلس الوزراء على تقرير اللجنة المشتركة لجهة الحاجات، لكنه كلف وزارة الأشغال القيام باستدراج عروض محصور ينفذ في إدارة المناقصات وفق دفتر شروط أعدته اللجنة، على أن يتم تقصير المهل حتى 15 يوماً.

بين صفقة «التراضي» و صفقة «باستدراج عروض محصور»، يُراد أن تلعب إدارة المناقصات دور شاهد الزور، فهي لا تعدّ دفتر الشروط ولا تشارك في إعداده، ولا تشارك في تسمية الشركات المؤهلة للمشاركة ولا في موضوع المهل، بل يقتصر عملها على فض العروض وإعلان النتائج التي قد تكون مركبة سلفاً! «التراضي» كما «استدراج العروض المحصور» هما الاستثناء للقاعدة المنصوص عنها في قانون المحاسبة العمومية، أي المناقصة المفتوحة. وهما طريقتان لتحويل إدارة المناقصات إلى شماعة «شفافية»، اعتمدت في السابق من قبل وزارة الداخلية التي أعدت دفتر الشروط لمناقصة المعايبة الميكانيكية وفرضته على إدارة المناقصات رغم اعتراضها على بنوده المخالفة لبدأ التنافس، لا بل فرض مجلس الوزراء على الإدارة إدخال أعضاء من الإدارة في لجنة فض العروض، واعتمدت أيضاً في مناقصة تشغيل الخلوي، وفي مناقصات معامل الكهرباء... الجميع لديه قناعة بأن الاصول تقضي بإجراء الصفقات لدى إدارة المناقصات، لكن الكل يريد ان يكون هو الراجح.

القانون الحديدي للتاريخ. في الحالة اللبنانية، إن فشل الطبقة الرأسمالية المتحالفة مع الطائفيين اللبنانيين في بناء لبنان عصري ومتقدم وفي بناء وتطوير قوى الإنتاج (لأن الاقتصاد الطائفي التحاصصي لا يمكن إلا أن يكون ريعياً) يحتم على الشيوعيين اللبنانيين أن يطرحوا أنفسهم كقوة التغيير الأساسية القادرة على ذلك من خلال «إدارة» الرأسمالية اللبنانية بشكل أكثر كفاءة وإنتاجية وتقدماً من الرأسماليين أنفسهم. وأن هذه الإدارة في المرحلة الحالية، حيث لا نضوج للظروف الموضوعية للانتقال الى الاشتراكية، هي الكفيلة بإطلاق القوى العلمية والاقتصادية الكامنة في المجتمع اللبناني، والتي تهدر الآن في الهجرة والعمل غير المنتج والمبادرة الفردية المدمرة والاستهلاك الفارغ وفي تشوه توزيع الموارد وسيطرة الريع على الفائض الاقتصادي. إن الطبقات والشرايح الاجتماعية التي لديها المصلحة في إطلاق مسيرة التقدم هذه يجب جذبها الى أن تكون مؤيدة للحزب.

ثانياً، إن الحزب يمثل العدالة والمساواة. إن الشيوعيين يتميزون عن باقي الأحزاب السياسية في أنهم يطرحون الثورة الاجتماعية في صلب أهدافهم السياسية. ولكن من أجل تحقيق العدالة والمساواة يتميزون عن غيرهم من الباحثين عن العدالة، بأنهم لا يفضلونها عن التطور المادي والاقتصادي الذي لا عدالة ولا مساواة من دونه. أي أن هذه المفاهيم ليست مطلقة ولا نابعة من «الأخلاق». لكن في الوقت نفسه، إن الشيوعيين يجب ألا يخفوا عزمهم على تحقيق أكبر عملية إعادة توزيع للدخل والثروة في لبنان عبر الضرائب وزيادة الأجور والتضخم (إلغاء عائدات الريع وإعادة توزيع الملكية، لأن النظام الاقتصادي الريع منذ نهاية الحرب وحتى الآن ركز الثروة والدخل في أيدي القلة. لكن الماركسية تطرح، في الوقت نفسه، الموازنة بين تلك الأهداف والحاجة الى التطور الاقتصادي والتكنولوجي، أي أن الهدف ليس توزيع الفائض بين العمال، وإنما للسيطرة الاجتماعية» عليه.

ثالثاً، إن الحزب يمثل الديمقراطية الحقيقية، وهي الديمقراطية بمواجهة زيف الديمقراطية الانتخابية وخبث الديمقراطية التوافقية اللتين تؤبدان النظام الطائفي - الرأسمالي. في الوقت نفسه، إن ما يحصل في البرازيل اليوم وما حصل في تشيلي بالأمس وما قد يحصل في الغد في فنزويلا يبرهن على هشاشة الديمقراطية الليبرالية عندما يتعلق الأمر بتهديد المصالح الاقتصادية للطبقات البورجوازية. فإذا كانت هذه الطبقات مستعدة للقضاء على الديمقراطية عند أي منعطف يأخذ الديمقراطية الى جذرها، فعلى الشيوعيين كذلك أن يكونوا مستعدين لهذا الاحتمال.

إن الاشتراكية هي الهدف النهائي لطريق التطور والتقدم، وهي التي يؤمن بها اليوم الكثير من شباب العالم، في الوقت نفسه، الماركسية تعلمنا أن المساواة والديموقراطية ليستا أهدافاً سهلة التحقيق، لكن يجب النضال من أجلها كل يوم، لأن الرأسمال «يأتي يقطر من جميع مسامه دماً»، ويأخذ اليوم أشكالاً أكثر إقصائية، وبالتالي على الرغم من أننا لا نعيش «راهنية الثورة»، فإن على اليسار والحزب أن يكونا المقاتلين الأوائل من أجل ديموقراطية حقيقية، لا من أجل الطبقة العاملة فقط بل من أجل لبنان كله.

تقرير

إصدار يوروبوندرز بمليار دولار

300 مليون دولار، تستحق في 2031 بعائد 7,00%.

بلغ حجم الطلب على الاكتتاب 128% من المبلغ المطلوب، واعتبرت الوزارة أن «هذه المشاركة تعبر عن الثقة بقدرته الدولة اللبنانية على الإيفاء بالتزاماتها المستقبلية»، ورات أن «العوائد على السندات الجديدة التي تم إصدارها هي معدلات جيدة ومتقاربة مع معدلات الفوائد الرائجة في الأسواق الثانوية». تجدد الإشارة إلى أن التوجهات

أعلنت وزارة المال أنها أنهت إصدار سندات دين «يوروبوندرز» بقيمة مليار دولار لتمويل أصل السندات المستحقة خلال شهري نيسان وأيار 2016. الإصدار تضمن شريحتين: الأولى تستحق بعد 8 سنوات، والثانية بعد 15 سنة. وأشار بيان صادر عن الوزارة إلى أن السندات الجديدة توزعت على النحو الآتي:

700 مليون دولار تستحق في عام 2024 والعائد عليها نسبته 6,65%.

المكرسة حالياً والمتفق عليها في هيئة إدارة الدين العام، التي تضم وزارة المال ومصرف لبنان، هي أن تكون الإصدارات على المدى الطويل، أي أن تكون أجال استحقاقها بعيدة من أجل تخفيف مخاطر استئانة الدولة اللبنانية وارتقاباً لأي مشاكل في التمويل قد تطرأ على الأسواق. إلا أن هذه الصيغة تشكل مشكلة لدى المصارف وتزيد الهوة بين توظيفاتها الطويلة الأمد وبين ودائعها القصيرة الأمد.